

الأمم المتحدة



الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية- منسق الاغاثة الطارئة- ستيفن اوبرين

بيان لمجلس الأمن حول الوضع في اليمن

3 مارس 2016م

سيدي الرئيس

استمر الصراع في اليمن بلا هوادة منذ بياني الأخير للمجلس في جلسته بتاريخ 16 فبراير. إن أكثر ما يقلقنا الآن، هو حماية المدنيين الذين يواجه ملايين منهم قصفاً أغلب ما يكون عشوائياً لا هوادة فيها وقصف يومي للمناطق الحضرية من قبل أطراف النزاع.

يبدو هذا الاستهداف العشوائي واضحاً بالنظر إلى ما حدث يوم السبت 27 فبراير حيث قُتل نحو 30 شخصاً وجرح 40 آخرون في غارة جوية على سوق مزدحم في مديرية نهم بمحافظة صنعاء. قُتل ستة أطفال من بين ضحايا الهجوم. تعد هذه الغارة واحدة من أربع غارات جوية استهدفت منطقة نهم خلال شهر فبراير وأسفرت عن مقتل مدنيين. يقدر ضحايا النزاع منذ بدايته بأكثر من 2,000 طفل بين قتيل وجريح منهم 90 طفلاً على الأقل قتلوا هذا العام فقط في الغارات الجوية والقصف والمعارك البرية والذخائر غير المنفجرة.

ما تزال الأماكن المحمية مثل المستشفيات والمدارس والمنازل معرضة للاستهداف من قبل جميع الأطراف. ففي 24 فبراير، وحسب ما وردنا، أن ضربات جوية تابعة لقوات التحالف ضربت مركز صحي بمديرية بدبه بمحافظة مأرب مما أدى إلى تدمير كلي للمركز، وفي 1 مارس وردنا أن الضربات الجوية وصلت إلى مسافة 20 متراً من مستشفى في صعدة.

أكرر دعواتي السابقة: أن الغارات الجوية والقصف العشوائي للمناطق المدنية ينتهك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي وتمثل طرق سلوك غير قانونية في الأعمال العدائية. جميع الأطراف في هذا النزاع ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي أن تتخذ كل التدابير التي تضمن حماية المدنيين وأصولهم. كما أن ضرب المرافق الصحية والمدارس غير مقبول و يجب على جميع الأطراف أن تضمن حماية وسلامة هذه المواقع.

سيدي الرئيس

سبب غياب التفاوض السياسي لحل النزاع إلى تدهور سريع للوضع الأمني في معظم أنحاء البلاد. فعدن تعاني من هجمات منتظمة ضد أفراد الأمن وقطاعات أخرى من الحكومة اليمنية من قبل بعض الأطراف بما في ذلك تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو ما يسمى بفرع الدولة الإسلامية في عدن وأبين ومن الميليشيات المحلية. منعت هذه الهجمات وغياب القانون في عدن الأمم المتحدة من إعادة نشر الموظفين الدوليين هناك منذ أكتوبر 2015 وهذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على قدرتنا على تقييم الاحتياجات ومتابعة الاستجابة لقد قُيد القتال العنيف حول صنعاء ومأرب وتعز وصعدة قدرتنا على تقديم المساعدة للمحتاجين.

يمثل انتشار نقاط التفشي في جميع أنحاء البلاد إعاقة للعمل الإنساني حيث يتسبب في بطئ نقل السلع والخدمات الرئيسية وفي بعض الحالات يوقف الحركة تماماً. خطوط القيادة والسيطرة داخل الجماعات المسلحة غالباً ما تكون ضعيفة ورغم الاتفاقات والضمانات التي يتم التوصل إليها على المستوى الوطني إلا أنها غالباً لا تُبلغ للأفراد عند نقاط التفشي رغم وجود تصاريح الانتقال وغالباً يتم توقيف الشاحنات وأحياناً يتم تأخيرها لعدة أيام أو حتى أسابيع.

المتطلبات البيروقراطية التي تفرضها السلطات الحوثية قد تؤخر وتعرق التسليم السريع للمساعدات الإنسانية. ففي أسبوع واحد فقط من شهر فبراير رفضت وزارة الداخلية في صنعاء إصدار تصريح انتقال ثلاث بعثات مختلفة بقيادة الأمم المتحدة من صنعاء إلى إب وتعز. كما أن دخول وخروج موظفي الحماية بالأمم المتحدة إلى البلد أمر صعب وهو ما يؤثر بشكل مباشر على قدرتنا في توسيع نطاق عملنا. وما يثير القلق بشكل خاص هو عدم تمكن برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف ولأكثر من ثلاثة أشهر من إجراء تقييم للأمن الغذائي والتغذية في حالات الطوارئ في جميع أنحاء البلاد. وكان من المفترض أن يباشر العمل في أكتوبر 2015 إلا أن منع القيام بالتقييم استمر من قبل السلطات في صنعاء. هناك حاجة ماسة لهذا التقييم لتحديث معلومات وبيانات الأمن الغذائي والتغذية لإعلام الاستجابة الإنسانية.

اسمحوا لي هنا أن أذكر جميع الأطراف أن أهمية توفير الوصول للمنظمات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق ليست فقط شرطاً أساسياً لأي استجابة إنسانية حقيقية ولكنه أيضاً أمراً ملزماً بموجب القانون الدولي الإنساني. أدعو المجلس أن يطلب من جميع الأطراف - بعبارة لا ليس فيها - على وقف أي منع من الوصول وتسهيل إيصال الاحتياجات المنقذة للأرواح فوراً.

رغم هذه التحديات تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات رغم الأخطار في جميع القطاعات. ففي فبراير على سبيل المثال، استلم أكثر من 3 ملايين شخصاً مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي أي بزيادة 400,000 شخص عن الشهر السابق. ما يزال المجتمع الإنساني ملتزماً بتوسيع عمليات الاستجابة العامة لعدد 13.4 مليون شخص هذا العام في اليمن. ولتحقيق ذلك تناشد خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2016 مبلغ 1.8 مليار دولار أمريكي.

سيدي الرئيس

بناء على طلب من الحكومة اليمنية، وضع الأمين العام في 12 فبراير، آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش ومقرها في جيبوتي. تهدف تسريع إيصال الواردات التجارية القانونية من السلع الحيوية مثل المواد الغذائية والوقود والأدوية.

وفي حينه تم إخطار كافة الدول والمنظمات ذات الصلة بإجراءات الآلية بما في ذلك المنظمة الدولية البحرية. يتكون مرشحو لجنة الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق من ممثلين عن الحكومة اليمنية والتحالف والأمم المتحدة وسيتم الانتهاء منها هذا الأسبوع والسماح ببدء كامل لعمليات آلية الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق

شهدت الأشهر الأخيرة زيادة كبيرة في وصول الوقود وغيره من الواردات المنقذة للأرواح إلى الموانئ اليمنية حيث سعت جميع الدول الأعضاء المعنية أكثر من أي وقت مضى إلى بذل جهود كبيرة لتشجيع هذا التوجه وعدم إعاقته. من الضروري أن يتم استمرار السماح بدخول الواردات و السلع التجارية إلى اليمن. وأدعو جميع الأطراف إلى ضمان حماية البنى التحتية المدنية بما في ذلك موانئ الشحن والمعدات المرتبطة بها.

كما يسرني أن أعلن لكم أنه في 25 فبراير تم الإفراج عن السفينة – مين بورت سيدار - المستأجرة من قبل برنامج الغذاء العالمي التي كان التحالف قد أمر بتحويلها إلى ميناء جيزان السعودي. حيث سيتم تسليم الغذاء الإنساني والمستلزمات الطبية إلى مدينة الحديدة في وقت لاحق كما هو مخطط له. وسيتم تسليم معدات الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات الإنسانية إلى عدن يوم 6 مارس.

سيدي الرئيس

مرة أخرى أؤكد على حاجة المجلس والمجتمع الدولي الملحة، بشكل عام، إقناع أطراف النزاع بضرورة التزامها بإجراءات أكبر لحماية المدنيين وتسهيل الوصول غير المشروط والمستمر لجميع أجزاء من اليمن. وأود أيضاً أن أطلب من المجلس الضغط على الطرفين إستئناف محادثات السلام والاتفاق على وقف الأعمال العدائية.

شكراً.